Sada Al - Jamiah Journal of Financial and Administrative Sciences
مجلة صدى الجامعة للعلوم المالية والإدارية
Volume 2, Issue 1 - 2026 - Pages 289 - 305

The reality of olive and date palm crops in Libya and its impact on the local economy, with a comparison to Tunisia

Fouzeyaa Almutah Abdulhamd*
Department of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, Bani Waleed University, Bani Walid - Libya
***Email:** nonoa3396@gmail.com

واقع محصولي الزيتون والنخيل في ليبيا واثر هدا الواقع علي الاقتصاد المحلي مع مقارنة بدولة تونس

فوزية مطاع احمد *
قسم الاقتصاد الزراعي ،كلية الزراعة ، جامعة بني وليد ، بني وليد – ليبيا

Received: 14 - 01 - 2026; Accepted: 15 - 03 - 2026; Published: 05 - 04 - 2026

الملخص

يستعرض هذا البحث واقع محصولي الزيتون والنخيل في ليبيا، مع تسليط الضوء على تأثيرهما في الاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى مقارنة هذا الواقع بتجربة دولة تونس في ذات المجال. تُعد الزراعة أحد الأعمدة الرئيسية في الاقتصاد الليبي، حيث توفر العديد من فرص العمل وتساهم بشكل ملموس في توفير احتياجات السوق المحلية من السلع الغذائية. يركز البحث على أهمية محاصيل الزيتون والنخيل في ليبيا كونها من المحاصيل الاستراتيجية التي يمكن أن تعزز الاقتصاد المحلي من خلال زيادة الإنتاجية وتوسيع فرص التصدير.

تواجه ليبيا تحديات عدة تتعلق بإدارة الموارد الزراعية، حيث يعاني القطاع الزراعي من نقص في الاستثمار والاهتمام الحكومي، مما يحد من قدرة ليبيا على تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض السلع الزراعية مثل زيت الزيتون والتمور، على الرغم من وجود مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة القادرة على دعم هذا القطاع. بالمقارنة مع تونس، التي تتمتع بنظام إنتاج زيت الزيتون الأكثر تطوراً، نجد أن تونس قد حققت مكانة عالمية متقدمة في إنتاج زيت الزيتون بفضل السياسات الزراعية الداعمة والتوجهات الاستثمارية الفعالة.

تتمثل أهداف هذا البحث في دراسة كيفية استثمار الموارد الزراعية في ليبيا، خاصة فيما يتعلق بمحصولي الزيتون والنخيل، وتحليل العوامل التي تؤثر في زيادة الإنتاجية وتحسين التسويق. كما يقارن البحث بين سياسات الإنتاج والتصدير في كل من ليبيا وتونس، موضحاً دورها في تعزيز مكانة الزيتون الليبي والنخيل في الأسواق العالمية. يُختتم البحث بتوصيات لتعزيز الاستثمار في القطاع الزراعي، وتطوير استراتيجيات تسويقية فعالة، مع التركيز على استغلال الإمكانيات المحلية لزيادة الإنتاجية والمنافسة العالمية.

الكلمات المفتاحية: الزراعة ، محصول الزيتون ، محصول النخيل ، الناتج المحلي ، الاستثمار الزراعي.

Abstract

This study examines the state of olive and date palm crops in Libya, focusing on their impact on the local economy, and compares this situation to Tunisia's experience in the same field. Agriculture is one of the main pillars of the Libyan economy, providing many job opportunities and significantly contributing to the supply of local food products. The research focuses on the importance of olive and date palm crops in Libya as strategic crops that could boost the local economy through increased productivity and expanded export opportunities.

Libya faces several challenges related to the management of agricultural resources, with the agricultural sector suffering from a lack of investment and government attention. This limits Libya’s ability to achieve self-sufficiency in some agricultural products, such as olive oil and dates, despite the existence of vast fertile lands capable of supporting this sector. In comparison, Tunisia, which has a more developed olive oil production system, has achieved a leading global position in olive oil production thanks to supportive agricultural policies and effective investment strategies.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

The objectives of this study are to investigate how agricultural resources in Libya, especially olive and date palm crops, can be better utilized, and to analyze the factors influencing increased productivity and improved marketing. The study also compares the production and export policies in both Libya and Tunisia, highlighting their role in strengthening the position of Libyan olive oil and dates in global markets. The research concludes with recommendations to enhance investment in the agricultural sector, develop effective marketing strategies, and focus on utilizing local potential to increase productivity and global competitiveness.

Keywords: Agriculture, Olive Crop, Date Palm Crop ,Local Economy ,Agricultural Investment

المقدمة

تعتبر الزراعة في كل المجتمعات البشرية من أهم القطاعات في القدم، كما تحظى الزراعة بأهمية خاصة في حياة الإنسان كونها توفر المقومات الأساسية لحياته. ففي سياق مساهمتها في الناتج المحلي غير الصافي وفي توفير فرص العمل فإن الزراعة قطاع هام من ناحية التطور الاقتصادي والاجتماعي وخصوصاً إنها تعتبر قطاعاً فاعلاً عملياً لدى الدول النامية لتخفيف حدة الفقر ولتحقيق التنمية الريفية المستدامة (اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلام، 2024).

حيث يلعب هذا القطاع في ليبيا و تونس أهمية مباشرة في حياة الإنسان اليومية فهو احد المصادر المهمة لتوفير فرص العمل وبالأخص في المناطق الريفية وكذلك مصدر للدخل وبالطبع مصدر أساسي للغذاء؛ إن الزراعة احد الدعائم الرئيسية للنشاط الاقتصادي المحلي، فهي من المصادر المهمة لتمويل المستهلكين بالسلع الزراعية، وتعتبر أيضا من المصادر المهمة للاقتصاد المحلي ، وبالتالي ينظر لها كمصدر متوقع للدخل القومي في السنوات القادمة، إذا تم اتخاذ الإجراءات اللازمة للنهوض بهذا القطاع.

يلاحظ إن الإنفاق على هذا القطاع من اجل دعمه والنهوض به خلال السنوات السابقة لم يؤهل القطاع على الزيادة والنمو سواء في تحقيق الغذاء أو المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من ان الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية يعتبر صمام امان للأمن القومي الغذائي لأي اقتصاد، وقد قامت الباحثة في هذا البحث محاولة تسليط الضوء على واقع احدى اهم سلعتين زراعيتين في الاقتصاد الليبي وهما منتجات أشجار الزيتون والنخيل، ومن أجل تفسير ذلك سيم دراسة واقع أشجار الزيتون والنخيل في ليبيا مع مقارنة بسيطة بدولة تونس بالأخص في مجال أشجار الزيتون كونها تعتبر من دول الجوار والدول الرائدة في هذا المجال؛ وتعد زراعة شجرة الزيتون حاليا من ضمن أهم زراعات الأشجار المثمرة في دول حوض المتوسط، وتعد الإشارة أن شجرة الزيتون تختلف عن باقي الأشجار المثمرة بقدمها و طول عمرها وجودة عطائها وتحملها بظروف البيئية القاسية.

وهي تنافس شجرة النخيل في قدرتها على تحمل الظروف البيئية القاسية، وشجرة الزيتون تعطي وتمنح بخيراتها على أكثر من ربع سكان العالم، وبالتالي زيادة الاستثمار في هذا المحصولين، ومن هنا تمحور موضوع هذا البحث "أشجار الزيتون والنخيل بين الواقع وفرص الاستثمار".

مشكلة البحث

تكمن مشكلة هذا البحث في قلة الاهتمام بالاستثمار في زراعة الزيتون والنخيل بالقدر الذي يجعل من ليبيا احد المصادر المهمة منتجات الزيتون و النخيل مقارنة مع ما تمتلكه من موارد متمثلة في الأراضي الشاسعة وخصوبة التربة.

تساؤل البحث

هل ليبيا تواجه مشكلة في كيفية إدارة الموارد الزراعية نحو الاهتمام بهاتين الشجرتين بما فيه الكفاية؟
ما سبب زيادة إنتاج تونس من الزيتون والنخيل بالرغم من أن ليبيا بإمكانها أن تتصدر هذا المجال؟

فرضية البحث

ان ليبيا تملك كل مقومات الاستثمار في هاتين الشجرتين ولكنها تواجه مشكلة في توجيه وتخصيص الموارد المتاحة.
هناك فضل جزئياً في تحقيق هذه المكانة التجارية الهامة إلى السياسات الداعمة و المشجعة على تصدير زيت الزيتون في تونس حيث تمتلك ميزة نسبية في هذا المنتج و ذلك حسب مؤشر (RCA / Balassa) ومؤشر Lafay.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أهداف البحث

يهدف هذا البحث لتوضيح واقع محصولي الزيتون والنخيل في ليبيا وأثر هذا الواقع على فرص الاستثمار ومدى إمكانية زيادة الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى محاولة توجيه زيادة الاهتمام بهاتين الشجرتين لما لهما من أهمية بالغة في دعم الاقتصاد المحل سواء من توفير فرص العمل أو إمكانية التصدير أو توفير بعض المنتجات الغذائية المشتقة من هاتين السلعتين.

أهمية البحث

ان النتائج التي سيتم التوصل اليها في هذا البحث ستكون ذات أهمية للمهتمين بهاتين الشجرتين مما سينعكس اجابا على المجتمع سواء في مجال الاستثمار و توفير بعض السلع الغذائية المهمة.

حدود البحث

تمثلت الحدود في الاتي:

الحدود الموضوعية :

تمثلت حدود الموضوع في العنوان التالي "أشجار الزيتون والنخيل بين الواقع وفرص الاستثمار مع تسليط الضوء على الاقتصاد التونسي".

الحدود الزمنية :

تتمثل الحدود الزمنية لإعداد هذا البحث خلال الفصل الدراسي خريف 2023.

منهجية البحث

تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي والاطلاع على المصادر والمراجع، للوصول إلى الأهداف التي يرمز إليها هذا البحث وإبراز مختلف المفاهيم المتعلقة به.

مصطلحات البحث

الدخل القومي :- مجموع الدخل المكتسب في بلد ما خلال فترة زمنية معينة ، عادة ما تكون سنة واحدة.

الاستثمار :- ينطوي على عملية شراء الأصول بهدف زيادة قيمتها أو الحصول على أرباح إضافية .

فرص الاستثمار: - هي كافة المقترحات و المجالات و المشاريع و الأفكار الاستثمارية المتاحة سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة.

سياسة الصادرات :- هي سياسة تجارية و اقتصادية تهدف إلى تسريع عملية التصنيع من خلال تصدير السلع التي تمتلكها هده الدولة ميزة تنافسية.

الميزة التنافسية:- هي ما يجعل سلعة أو خدمة متفوقة على جميع الخيارات الأخرى المتاحة أمام المستهلك.

التسويق الزراعي :- هو جميع الأنشطة التي تلزم لنقل المنتجات الزراعية من مراكز الإنتاج إلى العميل الفصل الأول : واقع الزيتون و النخيل في ليبيا و تونس.

المبحث الأول : واقع الزيتون في ليبيا

الزيتون في ليبيا:

أن زراعة الزيتون له أهمية كبيرة من جانب الاقتصادي و الاجتماعي و أيضا الصحي بسبب زيادة الطلب العالمي على الزيتون ومشتقاته لكونه له عدة فوائد صحية لذا يتم استهلاكه بشكل واسع جدا ولأنه مورد طبيعي متجدد و خيار استراتيجي لاستثمار الأراضي الزراعية في ليبيا، و بالإضافة إلى دورها المهم في زيادة توفير فرص العمل للمزارعين في هذا القطاع الزراعي وزيادة في عملية التصدير و زيادة احتياطات الدولة من العملات الصعبة، حيث يعتبر من الزراعات التي تحقق عائد كبير على المستثمرين وله دور مهم في الاقتصاد المحلي والقومي و العالمي، لذلك يجب تبني الدولة برامج إرشادية و إنتاجية و تسويقية لزيادة الكفاءة الاقتصادية و تطوير الإمكانيات الإنتاجية لزيادة قدرة المنافسة لزيت الزيتون الليبي في الأسواق العالمية ، لأن زراعة أشجار الزيتون في ليبيا تحتل المرتبة الأولى في المساحات المزروعة.

يعد الزيتون من أهم المنتجات الرئيسية في نمط الغذاء في ليبيا و الذي يجب أن ينال اهتمام صانعي السياسات الاقتصادية، حيث يحتل زيت الزيتون الليبي الترتيب الحادي عشر على مستوى الإنتاج العالمي، وهو من أهم السلع التي تعاني من تذبذب في الإنتاج و ارتفاع في الأسعار. (حمود، 2022)

يعتبر التسويق الزراعي الركيزة و الضمانة الرئيسية لنجاح الاستثمار الزراعي، وترتبط كفاءته بمدى قدرته على تصريف إنتاج المزارعين بالشكل الذي يضمن لهم أقصى عائد مجزي من ورائه، بالإضافة للقيمة المضافة الذي يحققها من خلال إضافة المنافع الاقتصادية على السلعة، وجعلها أكثر قابلية للاستهلاك، إذ تزداد أهمية التسويق الزراعي خاصة عندما يتعلق الأمر بسرعة استراتيجية مثل الزيتون و زيته، و الدور الفعال الذي يمكن أن يحققه في زيادة الإنتاج و المساهمة في زيادة

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

عملية التصدير، فالإدارة الجيدة و البيئة التسويقية المناسبة يعتبرون من أهم الأمور الذي سوف ترتقي به الدولة لتسويق زيتها في الأسواق المحلية و العالمية.

حيث قبل خمسة عقود كانت ليبيا من أهم الدول إنتاجا لزيت الزيتون، حيث كان يقوم معظم اقتصادها على صناعة والتجارة فيه، لكن مع دخول ليبيا إلى عامل النفط هذا الاهتمام لاسيما الزيتون الذي ارتبطت به تاريخيا لعقود طويلة (كرنفودة، 2016).

ونظرا لهذه الأهمية فقد ركزا القائمون على القطاع الزراعي الليبي خلال العقود الثالثة الماضية على تنمية هذا القطاع و تطويره مما ساهم في زيادة الإنتاج بشكل ملموس، ولأنه نظرا لتركيز الجهود على النواحي الإنتاجية دون التركيز على النواحي التصنيعية و التسويقية فقد برزت العديد من المشاكل و المعوقات التي حدد من تقدم هذا القطاع في العديد من السنوات الماضية الثلاثة و التي كان من أهمها عدم قدرة المنتجات الليبية من زيت الزيتون على المنافسة في الأسواق العالمية سواء من حيث الجودة او الأسعار الإنتاجية والتسويقية الناتجة عن انخفاض الكفاءة الإنتاجية وصغر حجم الوحدات و الممارسات الخاطئة التي يقوم بها غالبية الفلاحين في مراحل ما قبل الإنتاج و بعده وخاصة عمليات ما بعد الحصاد. (عميش، 2008).

أن عدد أشجار الزيتون في ليبيا تتجاوز حوالي 12 مليون شجرة سنة 2022 مقارنة مع سنة 2020 إلى 10 مليون، ومن خلال مركز البحوث الزراعية و الحيوانية أكد بأن ارتفع الإنتاج المحلي من الزيتون خلال عام 2022 إلى أكثر من 52 مليون كيلو غرام. (مركز البحوث الزراعية و الحيوانية، 2022).

ويوجد نظامان لزراعة أشجار الزيتون في ليبيا حسب مصدر الرطوبة هما النظام البعلي و النظام الري ، وتعتمد زراعة شجرة الزيتون في النظام البعلي على مياه الأمطار التي تهطل خلال السنة ، تمثل شجرة الزيتون مكانة مرموقة و ذلك بسبب قيمتها الاقتصادية و الاجتماعية حيث يساهم الاهتمام بالزراعة تحسين إنتاجية أشجار الزيتون وخاصة المناطق الزراعية و بالتحديد منطقة ترهونة التي تمثل أكثر المساحات الزراعية حيث قدر عدد أشجار الزيتون بحوالي 2.3 مليون شجرة ، وتنتج حوالي 69 ألف طن من الزيتون سنويا (تطور انتاج و تصنيع الزيت و الزيتون في الوطن العربي، 2003).

وهناك عدة أصناف من أشجار الزيتون في ليبيا ومن أهمها :

شملالي حيث يتواجد في منطقة (جبل الغربي ، زوارة، الجميل، زلطن).

رغياني حيث يتواجد في منطقة (طرابلس ، صياد، زلطن).

راسلي حيث يتواجد في منطقة (الساحل، سوق الخميس، بني وليد).

مارينو حيث يتواجد في منطقة (ترالجفرة، المناطق الساحلية).

زرازي حيث يتواجد في منطقة (مسلاتة، غريان، الجبل الغربي).

القرقاشي حيث يتواجد في منطقة (مسلاتة ، جبل الغربي).

هناك صنف أخر من أشجار الزيتون يسمى بالزيتون الأبيض فهو مميز وفريد وقديم و ذو إنتاجية متوسطة و نادرة حيث يتم زراعته في ترهونة.

لذلك اتجهت الأنظار حاليا إلى هدف التوسع في مساحات المزروعة و استخدام الأساليب الحديثة في زراعة هذا المحصول المهم وتحسين الأصناف وتحديث عمليات قطف الثمار، أقيم مشروع كبير في الأراضي الصحراوية الليبية في جنوب منطقة زليتن لأول مرة منذ سنوات طويلة ، حيث تمت زراعة 150 ألف شجرة زيتون التي أصبحت تغطي مئات الهكتارات الصحراوية القاحلة جنوب المدينة ، بداية المشروع كانت في مطلع عام 2021 ،حيث عملت عليه شركة الربيع الزراعية على تحضير الأرض جنوب المدينة تمهيدا لزراعة شتلات الزيتون ، حيث تمكن فريق الشركة من تحويل الأرض القاحلة إلى مزروعة ب 150 ألف شجرة زيتون ، لكن الطموحات ما زالت كبيرة من أجل زيادة المساحات المزروعة من تلك أشجار في ليبيا ، والتي لا تتجاوز 15 مليون شجرة في كل المناطق ، وهو عدد قليل بالمقارنة مع المساحة الممكن زراعتها في البلاد ، والتي تصل إلى 1.76 مليون كيلو متر مربع.

وتمثل الخطة في زيادة عدد الزراعات المحلية ، وتجربة زراعة شجرة صنف الباولونيا بمناطق جنوب ليبيا ، باستخدام طرق زراعة متطورة لضمان الوصول إلى هذا الهدف الذي يجب أن ينال دعم و اهتمام من الدولة ، حيث يهدف هذا المشروع الوصول إلى إنتاج مليون لتر سنويا ، والذي سوف يساهم في عملية التصدير إلى الأسواق العالمية وزيادة المنافسة من حيث الجودة، وهو يعد ضمن مشروع أكثر طموحا يسعى أيضا إلى غرس مليون شجرة ، حيث تستمر عمليات التطوير والإنتاج عدة مراحل من استصلاح الأرض، ومن خلال هذا المشروع سوف يحقق إنتاجا وعائدا على القطاع الزراعي و أيضا سوف يساهم في التطوير العمراني للمدن والقرى المحيطة . (1؛ مشروع زراعة اشجار الزيتون، 2016)

وبالرغم أن القطاع الزراعي في ليبيا لاقى صعوبات كبيرة خلال أخر عشر سنوات، حيث تشير شركة الربيع إلى خسارتها 300 ألف شتلة زيتون و 15 ألف شتلة باولونيا بسبب الصراعات التي دارت في محيط مشروعاتها بالمنطقة الغربية خلال السنوات الماضية . (سكاي نيوز عربية، 2022)

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

ويعتبر زيت الزيتون الليبي من أجود الأنواع الزيوت العالمية تأتي ليبيا في المرتبة الحادية عشر خلف المغرب وتونس والجزائر.

وتحقق هذا التميز من خلال حصول ليبيا على الترتيب الثاني من بين واحد وتسعين دولة من مختلف دول العالم ضمن مسابقة أثينا الدولية 2020 وكانت المشاركة بزيت الزيتون من صنف (شملالي) عالي الجودة وتنتشر زراعته في ليبيا وخاصة جبل الغربي و أيضا الحصول ليبيا على الترتيب الثاني و الثالث من خلال مشاركة شركتين ليبيتين من مدينة غريان في مسابقة برلين العالمية لزيت الزيتون berlin gooa 2021 والتي أقيمت خلال فترة من 12-18 أبريل المجلس الدولي للزيتون international olive oil (ico)، كما تحصل زيت زيتون غريان على الميدالية الذهبية ضمن منافسة تركيا 2022 ، لاختيار أفضل زيت زيتون بكر في العالم بعد منافسة شهدت مشاركة 15 دولة ، من بينها الولايات المتحدة و اليونان و ايطاليا و اسبانيا.

ومن حيث الجودة فقد تحصلت ليبيا عام 2023 جوائز في مسابقة اليابان الدولية (joop) التي تهدف لترويج زيت الزيتون البكر الممتاز ، وقد نجح زيت الزيتون الليبي في فرض جودته و التألق من خلال حصد الميدالية الذهبية من طرف معصرة الاجنف لزيت الزيتون بغريان ، وتمنح جائزة joop من قبل لجنة محلفين معترف بها دوليا ويتم اختيار الزيوت المشاركة بناءً على إجراءات التذوق الأعمى وبما يتفق مع لوائح الاتحاد الأوروبي ، وعلى وجه الخصوص في اليابان باعتبارها أنها الدولة الأسيوية التي يزداد فيها الطلب على زيت الزيتون البكر عالي الجودة (تتويج عالمي لزيت الزيتون الليبي في اليابان، 2022).

لذلك يحرص قطاع الزراعة على إعداد و تنفيذ مشروع مضاعفة أعداد أشجار الزيتون في مدينة غريان ورفع الوعي باستثماره بالشكل الصحيح وتحقيق الجدوى الاقتصادية العالية منه ، والتي سوف تتجاوز في حال نجاح خطة مجموع الدخل العام الذي تحصل عليه المدينة ، بالإضافة إلى مشروعات ووظائف إنتاجية متعلقة بالزيتون و إنتاج الزيت منه، أما بالنسبة للإنتاج العالمي من زيت الزيتون يقدر بنحو 3144 ألف طن سنة 2020، وباعتبار ان الزيتون من المحاصيل المحكمة و الاستراتيجية عالميا فإن المنافسة أصبحت قوية بين الدول المنتجة لهذا المحصول في السوق العالمية لما تحققه من عوائد ضخمة نتيجة لعملية التصدير والتي تساهم بدورها في زيادة ونمو الناتج المحلي الإجمالي ، ومن المتوقع زيادة الطلب العالمي على زيت الزيتون.

المبحث الثاني: واقع النخيل في ليبيا

زراعة النخيل تعتبر مورد اقتصادي حقيقي لليبيا، وقد تعد ثروة قومية ، وهي أحد روافد الاقتصاد الليبي التي يجب استثمارها والمحافظة علبها و تطويرها والعناية بالإنتاج التمور والصناعات القائمة عليه وهو مصدر مهم للدخل بالنقد الأجنبي بعد تصديرها ، ولا يقتصر العائد الاقتصادي على ثمار النخيل بل يتعداه إلى الفائدة في تعبئة ونقل وتصنيع تلك الثمار ، فهي تدخل في صناعات ارب التمر وفضلا عن استخدام السعف و الجدع والنواة و الألياف وغيرها .

أن مزارع النخيل الضخمة معظمها في الجنوب الليبي وهي تنتج الحصة الأكبر من إجمالي الإنتاج الليبي ، تحتضن واحة الجفرة الليبية موروثا شعبيا أصيلا لليبيين ، وتعد عاصمة للنخيل في البلاد (محمد, 2019).

وتعتبر مدينة الجفرة أهم منتجي التمور و أجودها وأرقى الأصناف على مستوى ليبيا و لهذا سميت بعاصمة النخيل، لذلك هي ذات أهمية بالغة وموقع استراتيجي حيث تقع في وسط البلاد وترتبط الجنوب والشمال ومن أهم المناطق زلة فهي تقع في القطاع الجنوبي الشرقي من واحات الجفرة (سوكنه، الفقهاء) وهي واحة تنتشر حولها أشجار النخيل والمزارع التي تعتمد على إنتاج أجود أنواع التمور.

يوجد في منطقة الجفرة حاليا نحو 90 نوعا من التمور، وسبب اختيار السكان الاوائل زراعة أشجار النخيل في المنطقة لان النخيل النبات الذي يتأقلم مع كل الظروف البيئية الموجودة في المنطقة و أن السكان تعلموا استغلال كل جزء من شجرة النخيل ، وكان النخيل من الأركان الأساسية للاقتصاد الليبي حيث يوجد ثلاثة ملايين نخلة في منطقة الجفرة وحدها، وتعمل السلطات الليبية في الوقت الحالي على زراعة ملايين من أشجار النخيل الإضافية لإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة تقوم على منتجات النخيل في محاولة لخلق المزيد من فرص العمل .

أن أشجار النخيل الموجودة في الجفرة تضم 100 نوع منها (حليمة) وهي محدودة العدد وتوجد في منطقة ودان، و نوع (الدقلة) تتواجد أكثرها في سوكنه ، ونوع (التغيات) توجد في جميع نواحي المنطقة ، ويوجد أيضا أصناف أخرى مثل ابل و خضراوي وبستيان و نوايا مكة وغيرها من الأصناف ، وتحقق أرباحا جيدة لكل المزارعين في المنطقة ، حيث تصل كمية انتاج سنويا من المناطق المذكورة اكثر من 75 الف طن وهو ما يعادل 40% من إجمالي إنتاج ليبيا البالغ 180 ألف طن سنويا حسب (وزارة الزراعة، 2016).

ويتم تسويق هذا الإنتاج الضخم من التمور إلى المناطق الساحلية في غرب البلاد وشرقها حيث يتم استهلاك جزء منها في موسم جني التمور ويخزن جزء منها لدى التجار لتسويقه في شهر رمضان الذي يكون فيه الطلب على التمور مرتفع بشكل كبير عن المعتاد .

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

ومن واحة اوجله إن إنتاج التمور يكفي الاستهلاك المحلي و يفيض ، وذلك بعد سنوات من تراجع المحصول إلى مستويات قياسية ، و في حال توفرت المبيدات فإن الإنتاج سيحقق قفزة تصل إلى ربع مليون طن من التمر ، إن هناك وفرة في إنتاج التمور عام 2023 حيث يناهز الإنتاج 180 ألف طن في أنحاء البلاد ، و يتم توجيه الكميات الفائضة عن الحاجة المحلية إلى الخارج بسبب الإقبال الشديد على التمور الليبية في الأسواق الأوروبية ، فضلا عن عدم وجود تمور مستوردة من الخارج في السوق المحلية بسبب تم منع استيراد التمور وتمتلك ليبيا حوالي 20 مليون نخلة موزعة بين المشروعات العامة والخاصة على مساحة تتجاوز 23 ألف هكتار ، وتنتج ليبيا نحو 300 صنف من التمور المختلفة ، ويستهلك الليبيون نحو 65 ألف طن من التمور, ويتركز إنتاج التمور في الجنوب الليبي و الواحات بوسط البلاد (هيئة الزيتون والنخيل, 2023).
وتمتاز ليبيا باتساع رقعتها و تباين ظروفها المناخية من منطقة إلى أخرى ومن ثم فإن هذا التباين قدر زراعة و انتشار أصناف معينة في كل المناطق الشائعة.
حيث تتوزع زراعة النخيل في مناطق الرئيسية أهمها:

المنطقة الساحلية:

من رأس جدير إلى طبرق وبسبب هطول الامطار وارتفاع نسبة الرطوبة الجوية أثناء نضج الثمار يتواجد معظم الأصناف الرطبة مثل صنف (البكري، الطابوني، البيوضي)

المنطقة الوسطى :

من جنوب إلى غدامس غربا وتضم أهم مناطق واحات الجفرة و جالو و اوجلة وتمتاز هذه المناطق بجودة التمور المنتجة فيها و أهم الاصناف المزروعة في هده المناطق (الخضراوي، ابل، تواجب، رسمي ، قدسي ، دقلة).

المنطقة الجنوبية:

وتشمل منطقة فزان واحات و الكفرة وتازربو ، ومعظم تمورها جافة بسبب ارتفاع درجات الحرارة و انخفاض الرطوبة الجوية أثناء فترة نضج التمور ، و أشهر الأصناف بها هي تسفرت الذي يمثل وحدة 50% من الأصناف في المنطقة ، حمراري ، أصابع العروس ، سلوم ، وتعتمد معظم مناطق زراعة النخيل على الري من المياه الجوفية بالرغم من ارتفاع نسبة الملوحة في بعضها .
وحازت التمور الليبية على ترتيب متقدم في الجودة على مستويين العربي والدولي و أخرها درع التميز في جمهورية مصر العربية عن فئة أفضل تمر رطب ، تقدمها تمر (حليمة) في منطقة الجفرة ، ثم تمر (دقلة) في منطقة أوجلة ثم (دقلة) في منطقة ودان ، وهو ما عزز الثقة في التمور الليبية ومنافستها من التمور الأخرى لتأخذ مكانتها العالمية ،حيث يبلغ إنتاج ليبيا من التمور خلال اخر 5 سنوات 700 ألف طن بمعدل 150 ألف طن تقريبيا . (مقطوف، 2021).

المبحث الثالث : واقع الزيتون في تونس

زراعة الزيتون في تونس تعتبر أكثر البلدان شهرة في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط في مجال زراعة الزيتون ، حيث تخصص أكثر من 30% من أراضيها الزراعية لزراعة أشجار الزيتون 1.68 مليون هكتار ، وتعتبر أيضا كأكبر مصدر لزيت الزيتون في العالم بعد المصدرين الرئيسين هما اسبانيا و ايطاليا و اليونان .
وتلعب زراعة الزيتون دورا أساسيا في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية للبلاد التونسية حيث يمثل 15% من الإنتاج الفلاحي للبلاد في حين يمثل زيت الزيتون في تونس 50% من الصادرات ، ويعد قطاع زيت الزيتون مصدر دخل لأكثر من 140 ألف عائلة زراعية في تونس، وظلت تونس طوال السنوات العشر الماضية ، تحتل المركز الرابع عالميا باستثناء سنة 2015 من حيث عدد أشجار الزيتون و المرتبة الثانية في ما يخص المساحات ، فمعدل كثافة المساحة الصالحة لزراعة الزيتون تتراوح ما بين 100 و 150 شجرة في الهكتار الواحد في المناطق السقوية و 40 شجرة في الهكتار في المناطق الممطرة و الصالحة لي إنتاج الزيت .
و ارتفع إنتاج زيت الزيتون في تونس بشكل كبير إلى حوالي 340 ألف طن في موسم الحصاد 2020-2019 ولكنه عاد و انخفض منذ ذلك الحين بشكل رئيسي بسبب الظروف المناخية ، خلال موسم 2022-2023 قدر إنتاج تونس من زيت الزيتون بحوالي 1.05 مليون طن أي ما يعادل 210 ألف طن من الزيت ، و يصدر أيضا إقليم الوسط الغربي (سيدي بوزيد القيروان) المرتبة الأولى بنسبة 35% أي ما يعادل 74 ألف طن من الزيت ، كما تساهم جهة الجنوب بحوالي 28% أي ما يعادل 58 ألف طن .
كما أن نسبة تقدم الجني على المستوى الوطني بلغت 58% إلى غاية 31 ديسمبر 2023 (زيتون تونس، 2024).
اما بالنسبة للمسابقات العالمية قد سجلت في السنتين الاخيرين في مسابقات الدولية عالميا لأحسن زيوت خاصة المعلبة ، وقد فازت بالميدالية الذهبية و الفضية و المراتب الاولى ، تحصلت في سنة 2021 مسابقة برلين gooa على المرتبة الثامنة بعد أن مشاركة التونسية محدودة فيما سبق من مسابقاتها الدولية ، وحصل زيت الزيتون التونسي المعلب سنة 2023 على 10 ميداليات في المسابقة الدولية لأحسن زيت زيتون في العالم باليابان وحيث تصنف تونس ضمن العشر الأوائل في العالم في هذا المجال. (telegaph, 2023).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المبحث الرابع : واقع النخيل في تونس

يعتبر قطاع التمور من اهم مقومات المنظومة الفلاحين بالبلاد التونسية حيث قدرت نسبة مساهمته بحوالي 5% في القيمة الإجمالية للإنتاج لفلاحي و 12% في القيمة الإجمالية للصادرات الفلاحين في سنة 2006 علاوة على دوره الهام في مجال التشغيل و التنمية و شملت المهمة الرقابية هذا النشاط الاقتصادي بولايات توزر و قبلي و قفصة و قابس، وتنقسم الواحات التونسية إلى واحات قديمة تقليدية و هي شجرة النخيل و الشجار المثمرة و الخضراوات والعلف وهي تتمثل 36% من المساحة الإجمالية وتعاني هده الواحات من صغر حجم المستغلات الأصغر 0.5 هكتار ، وتنوع بيولوجي من الأصناف ،أما الواحات الحديثة أو مزارع نخيل العصرية فهي تمثل 64% من المساحة و تتميز بنخيل أحادي الصنف ، كما تنقسم الواحات بحسب الموقع الجغرافي إلى : واحات داخلية أو قارية و واحات جبلية و واحات بحرية .

قدرت أعداد أشجار نخيل التمر حسب إحصائيات وزارة الفلاحة التونسية، بحوالي 5.5 مليون نخلة ، كما قدرت المساحة المزروعة بأشجار النخيل بحوالي 57 ألف هكتار ، تنتشر زراعة نخيل التمر في خمس محافظات بالجنوب من الجمهورية التونسية وتنتج تونس ما يزيد عن 200 صنف من التمور من أهما دقلة النور والفطيمي و لخوات و الكنتة و العليق وتصنف دقلة النور الأفضل من بينها بنسبة 65% التي تجد إقبال في الأسواق العالمية ، حيث تقع تونس ضمن لائحة الدول الست العربية الأكثر إنتاجا للتمور إذ وفرت الواحات في الموسم لفلاحي 2020 كميات هامة حوالي 345 ألف طن مع تطور ملحوظ من ناحية الجودة والحجم ، و تعادل هذه الكمية نسبة 4% من الإنتاج العالمي .

وكان إنتاج التمور حسب المحافظات :

محافضة قبلي بنسبة 67%

محافظة توزر 20%

محافظة قابس 9%

محافظة قفصة 4%

ورسمت وزارة الزراعة التونسية خطة وطنية خاصة بمنظومة التمور ستعمل على تجاوز الإشكاليات يشهدها القطاع مع حسن تثمين الوفرة التي سيحققها الإنتاج في السنوات المقبلة ، حيث تتضمن العمل على محاور هامة هي تنمية النتائج عبر الحافز على خدمة الأرض و دعم النظام التكنولوجيا ، و الحماية الصحية للواحات و التصدي لدخول أفات جديدة للقطاع مع مقاومة دودة التمور و دعم التنظيف التشاركي للواحات والعمل على تسوية الوضعية العقارية للتوسعات الخاصة (النمصي، 2020)

السياسات الاقتصادية الداعمة للقطاع الزراع

السياسيات الزراعية

تختص السياسات الزراعية بوضع الاستراتيجيات للقطاع الزراعي بحيث توزيع الموارد بقطاع المائية الأرضية - البشرية - رأس المال وتقديم توليفة تهدف من خلالها استخدام تلك الموارد الزراعية لتعظيم إنتاج السلعة الزراعية بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع وزيادة رفاهيتها ، ان الهدف الأهم للسياسات الزراعية الاقتصادية والعمل على توفير الإنتاج الزراعي واستدامة توفير الحد الأعلى للمتطلبات الغذائية للمجتمع على المدى الزمني الطويل وأيضا تهتم تلك السياسات دفع كفاءات استخدام الموارد الزراعية وحسن تخصيصها بين الحاضر والمستقبل لتحقق عدالة توزيع ثورة الأمة بين الأجيال .

أن السياسات الزراعية توضع بناء على مؤشرات مختلفة منها ، الموارد المائية المتاحة والأراضي الصالحة للزراعة المتوفرة إضافة إلى رأس المال والميزانيات المتوقعة ، ويحدد تنفيذ السياسات الزراعية نوعية لأيدي العاملة ومدة قدرتها على تنفيذ البرامج القياسية الزراعية خلال العقود الثلاثة الماضية تم وضع خطط إنمائية من اجل تطوير الاقتصاد الليبي بصورة عامة وذلك بهدف توفير فرص حياتية أفضل للمواطنين من اجل تحقيق تنمية بشرية مستدامة ،حيث كان التوزيع الاستثمارات حسب الأهمية والأولوية والحاجات على جميع القطاعات الاقتصادية الخدمية والإنتاجية وبرغم حجم الإنفاق على القطاع الزراعي بين سنة 1970_ 2010 والذي بلغ حوالي 21.6 مليار دولار بنسبة 18.9% من إجمالي الميزانيات التحول والتنمية التي طبقت إلا أن من الملاحظ انخفاض إنتاجية القطاع الزراعية بشكل ملحوظ واستمرار الاعتماد على الاستيراد لتوفير السلع الزراعية وحدوث فجوة غذائية كبيرة في ليبيا وخصوصا خلال فترة التسعينات ويرجع ذلك في اعتقاد الباحثة إلى الحصار وكذلك الفساد الاداري وسرقة أموال الدولة وأسباب أخرى ليس المكان هنا لذكرها.

هدفت السياسات الاقتصادية الزراعية التي طبقت في ليبيا إلى :

العمل على زيادة الإنتاج الزراعي وزيادة كفاءات استغلال الموارد الطبيعية والاقتصادية.

العمل على توسيع ملكية القطاع الخاص قطاع الأفراد في المشاريع التي يستطيع القطاع الخاص تمويلها لزيادة الإنتاج الزراعي.

تحقيق اكبر قدر ممكن الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الزراعي وخاصا من أشجار النخيل والزيتون وبعض الأشجار الأخرى مثل البرتقال بالإضافة إلى الحبوب و الخضراوات.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

حماية الموارد الطبيعية والعمل على تنميتها وتحقيق الاستغلال الأمثل لها. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2006)
إقامة الصناعات الزراعية للمحافظة على الإنتاج وزيادة وتشجيع الصناعات الزراعية الغذائية والعمل على تصنيع المنتجات الزراعية التي تحل محل السلع المستوردة من الخارج.
إتباع سياسة تسويق المنتجات الزراعية وذلك اجل رفع دخول المزارعين ودعمهم.
منح القروض الزراعية المختلفة وذلك من اجل دعم المزارعين في توفير التمويل المناسب للقطاع الزراعي.

سياسة الاستثمار

أدى التراجع في أسعار النفط وخاصة خلال حقبة الثمانينات إلي التفكير في خلق بديل للنفط وتحرير الاقتصاد الوطني تدريجا من الاعتماد على دخل النفط ولقد اتخذت الدولة جملة من الإجراءات في اتجاه زيادة حجم الاستثمار في كافة المجالات بما فيها المجال الزراعي واتجهت الدولة في سياسة تمليك الوحدات الإنتاجية من الزراعية والحيوانية والسمكية إلى العاملين بها بغاية زيادة إنتاج وتشجيع القطاع الخاص من اجل القيام بإنشاء الشركات المساهمة في القطاع الزراعي والأغذية والقطاعات ذات العلاقات ، ويتبع في ذلك السياسات التي هدفها تشجيع الاستثمار الخاص واتباع سياسة الإقراض الزراعي. (القادر، 2004) ودعم لنشاط القطاع الخاص في المجال الزراعي أنشئت المؤسسة المصرفية الأهلية حيث بلغ المصارف الأهلية 24 مصرف وتتولى أقراص القطاع الخاص في العديد من الأنشطة الإنتاجية والخدمية ومنها النشاط الزراعي وذلك تحقيق جملة من الأهداف منها زيادة الإنتاج والعمل على تحقيق فائض يمكن تصديره من المنتجات الزراعية وخلق فرص عمل لشباب . (الهمالي، 1999)

وفي سبيل تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في ليبيا في مجال الزراعة تم انشاء هيئة الاستثمار الأجنبي سنة 1998 لجلب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في ليبيا في جميع الأنشطة الاقتصادية والدي من ضمنها القطاع الزراعي حيث تم اصدار القانون رقم 5 لسنة 1996 قانون الاستثمار الأجنبي .

المزايا الممنوحة للاستثمار في القطاع الزراعي :

إعفاء والمعدات والأجهزة لتنفيذ المشروع من جميع الرسوم و الضرائب الجمركية و الضرائب ذات الأثر المباشر .
إعفاء التجهيزات و قطع الغيار و المورد الأولية اللازمة لتشغيل المشروع من جميع الرسوم و الضرائب الجمركية المفروضة على الاستيراد .
إعفاء السلع الموجهة من ضريبة الإنتاج و إعفاؤها من الضرائب و الرسوم المفروضة على التصدير.
إعفاء المشروع من ضريبة الدمغة المقدرة على الأنشطة الإنتاجية.
إعفاء المشروع من ضرائب الدخل عن نشاطه لمدة 5 سنوات من تاريخ البدء في الإنتاج كما تتمتع الأرباح الناتجة عن المشروع بهذا الإعفاءات إذا أعيد استثمارها.
للمستثمر الحق في إعادة تصدير رأس المال المستثمر في حالة انتهاء مدة المشروع كليا أو جزئيا أو تصفية المشروع إذا مضى فترة زمنية لا تقل عن خمسة سنوات من تاريخ إصدار الترخيص .

السياسة السعرية

إن من ضمن الأهداف لاستراتيجية التي تلجأ الدولة الليبية لتطبيقها ما يعرف بالسياسة السعرية بهدف رعاية محصول او مجموعة من المحاصيل بسبب ما تحتله هذا المحاصيل من أهمية مثال على ذلك يكون المحصول احد المصادر النقد الأجنبي عن طريق تصدير و إنتاج سلعة صناعية تحرص الدولة على تحقيق نسبة الاكتفاء الذاتي عالية منها ، وانه يعتبر محصول استراتيجي يشكل نسبة كبيرة من احتياجات المستهلكين مثل التمر و الزيتون من كل ما سبق فعلى الحكومة إتباع سياسات تشجيعية للمنتجين لضمان إنتاج اكبر قدر ممكن من هذا المحصول أو ذاك .

يمكن تحديد ثلاثة أساليب أساسية للسياسة السعرية:

تدخل الدولة المباشر ويعتمد هذا الأسلوب على قيام الحكومة عن طريق وزارة الزراعة بتحديد أسعار المنتج أو المستهلك أو كليهما و أيضا يشمل ذلك تحديد أسعار التصدير و الاستيراد.
تدخل الدولة الغير المباشر ويكون عن طريق التأثير في الأسعار بشكل غير مباشر من خلال تحديد أسعار و كميات المدخلات الزراعية ومستلزمات الإنتاج.
تحديد الأسعار من خلال السوق الحرة و يعتمد هذا الأسلوب على قوى طلب و العرض في تحديد السعر التوازني في السوق.

ومن ضمن الأهداف الرئيسية التي استهدفت إتباع سياسات سعرية في ليبيا خلال العقود الماضية ما يأتي :

حل مشكلة التنافس بين المحاصيل و الأراضي الزراعية المحدودة وضرورة زيادة الإنتاج الزراعي لرفع نسبة الاكتفاء الذاتي وتقليل الاستيراد لخدمة خطط التنمية.
تحقيق الاستقرار للأسعار وتخفيف اثر التقلبات سعرية سواء في الأسواق المحلية او العالمية لحماية المستفيدين من الإنتاج الزراعي وتأمين احتياجات المستهلكين.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

رفع مستوى معيشة المزارع وذلك بتطوير استخدام وتخصيص الموارد المتاحة من الأراضي الزراعية عن طريق زيادة في إنتاجية الهكتار من الأراضي الموجودة أو زيادة من سعة الإنتاجية بالإصلاح أراضي جديدة ، كبرامج تحفيزية اقتصادية للمزارعين أو تقديم قروض ميسرة .

زيادة الإنتاج الزراعي لزيادة الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على استيراد من الخارج لتقليل الفجوة الاقتصادية وخاصة في السلع الاستراتيجية.

تحقيق فائض إنتاجي للتصدير وزيادة الموارد من تقليل استخدام النقد الأجنبي وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي ووحيد للدخل القومي من اجل تحسين من مساهمة الزراعة في الميزان التجاري. (الازرق ع.، 2015)

سياسة الدعم القطاع الزراعي

إن من ضمن اهم الأهداف خطط التنمية الزراعية في ليبيا خلال العقود الثلاثة الأخيرة مساعدة المزارعين على التغلب على جمل من المعوقات وتشجيعهم لمواصلة إنتاج السلعة الزراعية وخاصة الاستراتيجية منها (الوهاب، 2008) في الظروف المنافسة الإنتاج العالمي وتقلب أسعار عدا السلع داخل الدولة الليبية للوصول إلى اقرب ما يمكن من الاكتفاء الذاتي وتقليل تحكم المجتمع الدولي في السلة الغذائية الليبية ومن ضمن أهم هذه السياسات الذي شجعت المزارعين على مواصلة إنتاج السلع الاستراتيجية سياسات دعم القطاع الزراعي وتتبع الكثير من الحكومات في مختلف الاقتصاديات العالمية المتقدمة منها والنامية على حد سواء سياسات الدعم بأشكاله المختلفة للإنتاج الزراعي وهي عبارة عن ظاهرة اقتصادية برزت في النشاط الاقتصادي بسبب الأزمات الاقتصادية التي تمر بها الدولة ، ويأخذ الدعم أشكالا مختلفة ويطبق بوسائل متعددة منها ما يكون دعم الإنتاج الزراعي يهدف إلى تمكين المشاريع المدعمة من الوقوف على أقدامها في وجه المنافسة الأجنبية ، وقد يشمل الدعم تحفيز الإنتاج الزراعي بطريقة غير مباشرة و ذلك بتشجيع الصادرات عن طريق الاعفاء من الرسوم التصديرية و ضرائب الانتاج و ذلك بهدف الحصول على عملات أجنبية لدعم الميزان التجاري ، ومن ناحية اقتصادية يعتبر العم تدخل في السوق و انحراف للتوازن الذي يمكن أن ينتج عند التقاء العرض بالطلب و ما يعقبه من تحديد إنتاج و السعر التوازني حيث الدعم بمعنى أشمل يعني تخصيص مبالغ من الخزينة العامة للدولة أو حرمان هادي الخزينة من مجموعة من الإيرادات كانت يمكن الحصول عليها قبل الدعم .

والهدف الأساسي لتدخل الدولة بالدعم للسلع و الإنتاج الزراعي إقرار الأولويات الاقتصادية التي تعتقد الدولة أنها مهمة و تنمية القطاع الزراعي من اجل إقامة قاعدة زراعية محلية قادرة على المنافسة الأجنبية نسبيا ، إن الدول النامية بما فيها ليبيا تعتبر من ضمن استراتيجياتها المحافظة على السلع الغذائية المحلية وتوفير السلعة الاستراتيجية التي تنتج فيها محليا و البعد عن التحديات السيطرة الأجنبية أو مساومة السياسة لهذا السلع.

لقد تبنت ليبيا سياسة واضحة لدعم الإنتاج الزراعي حيث تهدف إلى خلق قطاع زراعي إنتاجي كبير يدعم الاقتصاد المحلي و يستثمر الموارد المحلية المتاحة و يحقق فرص جديدة للعمالة و يساعد على توزيع فرص التنمية في مناطق مختلفة بحيث تشمل القرى و المدن و يهيئ المناخ لمراكز الاستقرار تجمع السكاني بهدف التعمير ، وتبرز أهمية سياسة الدعم في أن السبيل الوحيد الذي يمكن أن يساعد على توجيه المدخرات المواطنين و طاقتهم نحو الإنتاج الزراعي و على رأسها الزيتون و النخيل ، ونتيجة للظروف الصعبة التي يمر بها القطاع الزراعي أثر اكتشاف النفط في أوائل الستينات من القرن الماضي نتيجة لتحول الأيدي العاملة بالنشاط الزراعي إلى العمل بقطاع النفط و قطاعات أخرى ذات الدخول المرتفعة منها أدى إلى تدهور حالة الزراعة نتيجة تعطيل جزء من الموارد الأرضية بسبب ترك المزارعين أراضيهم بدون استغلال ، و بالتالي كان من الضروري تدخل الدولة في حماية الزراعة من أي تدهور. (الاز، 2015)

أهداف سياسة الدعم الزراعي

الإنتاج الزراعي وهو الحصول على أكبر قدر ممكن من الإنتاج بأقل تكلفة ممكن يتم ذلك بواسطة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة و إتباع الوسائل الكفيلة بزيادة الإنتاج.

استقرار أسعار النفقات الزراعية عن طريق العمل على استقرار الأسعار لتخفيف من حدة التذبذبات الناتجة عن تقلب الإنتاج الزراعي بين الفترة و الأخرى و تدخل الدولة للتأثير على الأسعار من خلال تأثيرها على المحددات السعر لحماية الطرفين على حد سواء. (الازرق ع.، 2015)

الرفع من مستوى الإنتاج الزراعي بدعم التشجيع المستلزمات الزراعية و دعم أسعار في المراحل الأولى للتنمية من اجل الإسهام في خفض تكاليف الإنتاج للمزارع لتحمل الدولة من قيمة مستلزمات الإنتاج كتشجيع المزارعين من الاستمرار في إنتاج السلعة الغذائية الاستراتيجية و الإسراع للوصول لمرحلة الاكتفاء الذاتي حيث يتم عن طريق التوافق بين سياسة الدعم وكمية وقيمة الإنتاج الزراعي المستهدفة من اجل تحقيق ذلك الهدف سياسة التوسع الأفقي.

الاستثمار و تطوير الإنتاج و التكنولوجيا و اعتماد التوسع في القروض الزراعية بأنواعها و الذي تهدف إلى مد يد العون للمزارعين للانتقال من مرحلة الزراعة التقليدية الى مرحلة الزراعة المتطورة بإدخال المعدات الحديثة و التقنية أي يتبع في المحصلة سياسة التوسع الرأسي .

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الاستثمار الزراعي:

و يتميز النشاط الاستثماري بشكل عام بدرجة حساسية عالية نسبياً إذا ما قورنا بالأنظمة الاقتصادية الأخرى كالاستهلاك و الإنتاج والادخار ، وهده الميزة ليس فقط لأن قرار الاستثمار يعني من الناحية الفنية تخلي المستثمرين عن رأس المال بشكله النقدي و استبداله بأصول وبسلع إنتاجية مع ما يترتب على ذلك من مخاطرة تتمثل باحتمالات فشل المشروع وتكبر خسائر ، بل بسبب التأثير المتبادل والمتفاوت للاستثمار في علاقاته مع المتغيرات اقتصادية ، وهذا على المستوى الاستثمار في الاقتصاد الكلي والتي يشترك فيها القطاع الزراعي مع غيره من القطاعات ، ولكن للقطاع الزراعي خصائص أخرى تجعل الاستثمار فيه أكثر حساسية من الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية وهده الخصائص تتعلق بطبيعة العملية الإنتاجية الزراعية وطبيعة المنتج النهائي لهذه العملية ، فإلى جانب احتياجات العمليات الإنتاجية الزراعية لعناصر الإنتاج، حيث تلعب الظروف المناخية كدرجات الحرارة و معدلات الأمطار دوراً هاماً في إتمام العمليات للنشاط الزراعي وهذا يرفع من درجة المخاطرة في الاستثمار الزراعي الذي يعتبر معدل الاستثمار فيه جزءاً من معدل الاستثمار في الاقتصاد القومي ولذلك فإن الاستثمار في القطاع الزراعي يتطلب إيجاد ظروف مواتية لحفز الاستثمار في هذا القطاع و تراعي كل الجوانب المحيطة بالعملية الإنتاجية في القطاع الزراعي وتسهم في رفع معدل الاستثمار.

يعتبر الاستثمار الزراعي الأداة المحركة للتنمية الزراعية ، وتعتبر زيادته ورفع كفاءته من العوامل الهامة لتحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي و الاجتماعي، كما أن رفع الحجم وكفاءة من الاستثمار الزراعي حيث من شأنه أن يساهم في تنمية وزيادة الإنتاج في هذا القطاع ، وحققت الخطط و البرامج الاستراتيجية الزراعية التي اعتمدت خلال الفترة الماضية في ليبيا نجاحاً ملحوظاً، و قد هدفت تلك الخطط بشكل أساسي إلى تحرير الحاجات الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي الذاتي وتنويع مصادر الدخل عبر إقامة المشاريع الزراعية والرعوية الإنتاجية في بعض المناطق المختلفة وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي و تقديم القروض الميسرة للمزارعين.

وتبين أن الاستثمار في القطاع الزراعي بحاجة إلى :

تحفيز المزارعين بعدم إدخال منتجات زراعية منافسة.

وضع تشريعات و قوانين منظمة للاستثمار تتلاءم مع طبيعة هذا النشاط الاقتصادي و محفزة للاستثمار فيه.

توفير التمويل اللازم للاستثمار في القطاع الزراعي وذلك من خلال تحديث مؤسسات التمويل الحالي و اتباع وسائل اكثر كفاءة في منح القروض و تحصيلها و تحديد سعر فائدة ملازم لتمويل الاستثمارات الزراعية.

بالإضافة إلى أن التمويل يأخذ اتجاهين رئيسين:

التمويل لزيادة التوسع الأفقي بإنشاء مشاريع استثمارية و استصلاح الأراضي وهذا يتطلب زمنا طويلاً و يحتاج إلى قروض متوسطة او طويلة الاجل .

التمويل لزيادة التوسع الرأسي وذلك بتكيف الإنتاج الزراعي وزيادة إنتاجية وحدة المساحة ، وهذا يحتاج تمويل استثماري قليل نسبيا وفترة زمنية قصيرة وعوائدها الزراعية اسرع ، و يعد الأسلوبان المذكوران من أهداف التنمية الزراعية .

وضع مجموعة من المؤشرات الاقتصادية تمكن من اكتشاف الفرص الاستثمارية في القطاع الزراعي و وضعها من ضمن اولويات الاختيار. (البدور، دراسة ميدانية للمشروعات المسجلة في مؤسسة تشجيع الاستثمار، 2003)

ومن أهم تلك المؤشرات :

التعرف كماً و نوعا على الموارد المحلية الزراعية و طبيعة توزيعها الجغرافي و خلق نشاطات الإنتاجية الزراعية جديدة في أماكن تركز هده الموارد .

التعرف على الواردات الزراعية و الصادرات الزراعية و تحليلها و دراسة السلع الزراعية المستوردة و التي تتوافر عناصر إنتاجها محلياً و إقامة مشاريع استثمارية زراعية لزيادة الصادرات أو لتغطية احتياجات السوق المحلية من السلع المستوردة.

متابعة التطورات التكنولوجية الزراعية في الدول المتقدمة و العمل على نقلها و تطويرها بما يتلاءم مع الظروف الزراعية الليبية. (البدور، دراسة ميدانية للمشروعات المسجلة في مؤسسة تشجيع الاستثمار، 2003)

الجانب العملي

مقدمة الجانب العملي

ان لثمار شجرتي الزيتون والنخيل مستقبل واعد في ليبيا وخصوصا في ظل حالة الارتباك الاقتصادي من حيث تنويع مصادر الدخل بالنسبة للاقتصاد الوطني، ويرجع ذلك في كون ان هاتين الشجرتين لا تنظران أي قرار وزاري أي مستندات في فقط في حاجة الى مزارع نشيط ومصدر للمياه الصالحة للري.

ان الاستثمار في هاتي الشجرتين بالشكل الصحيح في ظل المساحة الزراعية المترامية الأطراف في ليبيا قد يجعل ليبيا تتبوأ مكانة عالمية متقدمة بين الدول الرائدة في منتجات الزيتون والنخيل.

مقارنة بسيطة بين ليبيا وتونس في انتاج الزيتون

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

ان اجراء مقارنة بسيطة بين ليبيا وإحدى دول الطوق والمتمثلة في دولة تونس في مجال زراعة وإنتاج وتصدير منتجات الزيتون، وهذه المقارنة هي فقط عبار عن تسليط الضوء على هذا النوع من النشاطات الاقتصادية حتى يتسنى للباحثة معرفة هل ليبيا متقدمة ومهتمة بالاستثمار في هذا المجال ام لا.

الجدول رقم (1) يوضح كمية وقيمة الصادرات لزيت الزيتون لكل من ليبيا وتونس 2019 .

الدولتين / المؤشر	ليبيا	تونس
قيمة الصادرات	357	466473
سعر الصادرات	1.394	2.854
التنافسية السعرية	0.304	0.330
الميزة النسبية الظاهرة	0.0023	9.193
معامل الاستقرار	1.134	0.965

المصدر : جمعت وحسبت من قاعدة البيانات منظمة الأغذية والزراعة FAO وقاعدة بيانات الأمم المتحدة UN Cometrade

من خلال البيانات الجدول السابق نجد ان قيمة الصادرات في ليبيا بلغت 357 مليون و تونس 466473 مليون لسنة 2019 مما يدل على ان معدل إنتاج الصادرات في تونس أعلى في دولة تونس من دولة ليبيا ، بينما كان سعر الصادرات لليبيا 1.394 وتونس 2.854 وقد حظيت تونس بسعر بيع أعلى ربما يكون السبب في جودة المنتوج او كمياته المصدرة اما التنافسية السعرية فكانت قريبة بين الدولتين بمعدل فرق بينهما 0.026 ،بينما بلغت الميزة النسبية الظاهرة في ليبيا 0.0023 وتونس 9.193 وقد يرجع السبب إلى زيادة معدل الميزة النسبية الظاهرة في تونس عن ليبيا إلى الإنتاجية العالية وجودت المنتوج وانخفاض التكاليف بالإضافة إلى تغطية المنتوج في السوق المحلي لتونس وتصدير الفائض منه ،وعند تحليل معامل الاستقرار نجد ان ليبيا معامل الاستقرار
لها 1.134 وتونس 0،965 وهذا يعود الى استقرار الأداة عبر الزمن وذلك يكون بإعادة تطبيق الاختبار على العينة مرة أخرى بعد فاصل زمني في بضعة أيام.

الزيتون في ليبيا:

ان الجدول التالي يوضح بالأرقام بعض الحقائق عن الزيتون في ليبيا خلال بعض السنوات في ثم الجدول الذي يليه يلقي النظر على المناطق التي تعتقد الباحثة انها الأكثر إنتاجية للزيتون في ليبيا، حيث يكون بيانها كما يلي في الجدول:

الجدول رقم (2) يوضح إنتاج ليبيا من الزيتون خلال الفترة 2012 - 2018

التسلسل	السنوات	إنتاج الزيتون (طن)
1	2012	139090
2	2013	187490
3	2014	188423
4	2015	188420
5	2016	150025
6	2017	188520
7	2018	188975

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Sada Al - Jamiah Journal of Financial and Administrative Sciences
مجلة صدى الجامعة للعلوم المالية والإدارية
Volume 2, Issue 1 - 2026 - Pages 289 - 305

الجدول رقم (3) يوضح بعض أصناف الزيتون المثمرة المزروعة في ليبيا

المنطقة	الاصناف	الانتاجية/كغم	الزيت%
ترهونة	زارازي زعفراني	25 29	% 29 %24
الجبل الغربي	زارازي شملالي	25 95.6	%29 %26
بني وليد	راسلي	48.6	%25
الاجـــــــــمـــالـــــــــي		48.24	%25

المصدر: حسبت من قبل الباحثة بناء على إحصائيات من منظمة التنمية الزراعية (الازرق ع.، 2021). - منظمة التنمية الزراعية

بالنظر إلى بيانات الجدول السابق الذي يوضح أصناف الزيتون المثمرة المزروعة في ليبيا ، ومن هذه المناطق حسب مستوى عينة الدراسة ، وهي على التوالي من حيث الانتاجية (الجبل الغربي، بني وليد، ترهونة) ، نجد أن الأعلى انتاجية مناطق الجبل الغربي في محل هذه الدراسة، بمعدل 95.6 كغم من صنف شملالي ويرجع ارتفاع انتاجية هذا الصنف ربما بسبب تحمله درجات الحرارة العالية ويتأقلم مع المناخ الجاف و الشبه جاف في النمط المطري و النمط المروي في مناطق الجبل الغربي والتي تتميز بكثرة أشجار الزيتون فيها، واهتمام هذه المناطق بزراعة الزيتون، ثم صنف راسلي الذي قدرت إنتاجيته بمعدل 48.6 كغم في منطقة بني وليد، كما بلغ إنتاجية صنف زعفراني منطقة ترهونة بمعدل انتاجية 29 كغم، و كما نجد ان صنف زارازي يحقق أدنى مستوى انتاجية بمعدل 25 كغم في مناطق زراعته وهي منطقة ترهونة و الجبل الغربي على الرغم من انتاجيته المتدنية بمقارنته مع باقي الأصناف غير أنه يحقق أعلى نسبة من الزيت الزيتون من خلال الأصناف المذكورة في الجدول رقم (3).

أما من ناحية الزيت الزيتون تأتي منطقة الجبل الغربي المرتبة الأولى بنسبة 29% الذي يحققه صنف زارازي ربما يرجع ذلك بسبب حجمه الذي يبلغ 2.76 غرام، ثم يليه صنف شملالي الذي يحقق ما نسبته 26%، ثم منطقة بني وليد التي تحقق ما نسبته 25% من صنف راسلي، كما نجد أن منطقة ترهونة تحقق ما نسبته 29% لصنف زارازي و 24% لصنف زعفراني، و نلاحظ أن منطقة ترهونة تحقق نسبة 24% لصنف زعفراني والذي يعتبر اقل نسبة من الزيت الزيتون من اجمالي الاصناف المذكورة في محل هذه الدراسة كما هو موضح في الجدول رقم (3).

ومن خلال مما سبق تبينت النتائج لهذه الاصناف المذكورة في الجدول رقم (3) إن متوسط إنتاجية الاصناف 48.24 كغم ، وإن متوسط نسبة زيت الزيتون 25%.

بالنظر إلى البيانات في الجدول السابق نجد أنه كان إنتاج ليبيا من الزيتون قد بلغ 139090 طن في سنة 2012 ثم ارتفع إلى 187490 طن في سنة 2013 ثم ارتفع أيضاً في سنة 2014 وسنة 2015 انخفض بمعدل بسيط 3 طن ثم عاد الانخفاض في سنة 2016 ليصل الإنتاج إلى 150025طن وزاد في الارتفاع في سنة 2017 ليصل إلى 188520 طن حتى وصل ذروته في سنة 2018 ليبلغ 188975 طن لان كانت السنة السابقة 2016 ممطرة.

ومن خلال إعادة النظر إلى البيانات السابقة نلاحظ إن أعلى انتاج في الزيتون سنة 2018 وبلغ اقل إنتاج 2012 ، وكما هو معلوم بأن الزيتون اكتر الأشجار انتشار في ليبيا ويرتبط بشكل وثيق بأهمية الاقتصادية والاجتماعية في القيمة المضافة لإنتاج الزيتون ومساهمة في الناتج المحلى الإجمالي وتوفير فرص عمل لسكان، ومن خلال تتبع إنتاج الزيتون في ليبيا خلال الفترة المدونة في الجدول يمكن ملاحظة ارتفاع الإنتاج في بعض السنوات والانخفاض في سنوات أخرى وذلك بناء على العديد من العوامل منها معدلات تساقط الأمطار خصوبة التربة ، الأيدي العاملة ، الأسمدة حيث أن زراعة الزيتون في ليبيا تعتمد بشكل كبير على مياه الإمطار في عملية الري يعتمد بنسبة قد تصل إلى ما يفوق 80 على الزراعة البعلية.

تحتل ليبيا المرتبة 11 عالمياً في إنتاج زيت الزيتون حسب بيانات منظمة الاغذية والزراعة التابعة (الفاو).

التمور في ليبيا

في هذا القسم من البحث تم تسليط الضوء على التمور في ليبيا وذلك من خلال اختيار بعض المناطق التي تعتقد الباحثة انها تحتل الصدارة في انتاج التمور بمختلف اصنافه في ليبيا ومدى تحقيق الرفاه الاقتصادي من الاستثمار في هذه الأشجار؛ حيث ان الجدول التالي يوضح بعض ما تم القيام به.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الجدول رقم (4) يوضح التمور من حيث المساحة المزروعة والإنتاج في البلديات الرئيسية في جنوب ليبيا

	المنطقة	المساحة				الإنتاج	
		عدداالأشجار	متوسط الأشجار في الهكتار	هكتار	%	الإنتاج طن	الإنتاجية طن /هكتار
1	الواحات	98384	8	12298	%14	198426	16.13
2	وادي الشاطئ	28747	8	3593	%4	22254	6.19
3	غات	26470	3	8823	%10	28074	3.18
4	أوباري	18747	8	2343	%3	6466	2.76
5	الكفرة	279018	8	34877	%41	85729	2.46
6	مرزق	23397	2	10000	%12	18426	1.84
7	سبها	199813	15	13302	%16	16064	1.21
8	الإجمالي	674576	8	85236	%100	375439	4.8

المصدر: وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ، ادارة التخطيط والمتابعة ،ادارة الإحصائيات الزراعية، طرابلس – ليبيا بالإضافة بعض البيانات من الباحثة.

وقد جمعت هذه البيانات من مصادر متنوعة مع إضافة بعض التعديلات المتمثلة العمود الثالث من قبل الباحثة ، وربما يرجع التدرج في إنتاج التمور من الأعلى إلى الأقل مقارنةً بعدد الأشجار والمساحة المزروعة بالهكتار في المناطق المختارة لسبب عدم اهتمام الجهات المختصة بالإنتاج.

بالنظر إلى الجدول رقم 1 نجد أن متوسط إنتاج التمور للهكتار في منطقة الواحات بلغ 16.1طن وهي تمثل متوسط الإنتاج الأعلى في المناطق محل الدراسة، ويرجع ذلك بسبب انها المصدر الرئيسي في انتاج التمور بليبيا واهتمامها بزراعة النخيل لأنها تكتسب اهمية استراتيجية باعتبارها نقطة وصل بين الشرق و غرب ليبيا ولوجود النهر الصناعي بها ، و هذا الانتاج كان على مساحة ارض تقدر بحوالي 12298 هكتار بمعدل 8 أشجار للهكتار الواحد في المتوسط ،حيث تمثل هذه المنطقة ما نسبته 14% من الاشجار محل الدراسة ، ثم اندرجت تحتها بقية المناطق في جنوب ليبيا وكانت على التوالي وادي الشاطئ نجد أن متوسط إنتاج التمور للهكتار في منطقة وادي الشاطئ بلغ 6.19 طن، وهذا الانتاج كان على مساحة ارض تقدر بحوالي 3593 هكتار بمعدل 8 أشجار للهكتار، حيث تمثل هذه المنطقة ما نسبته 4% من الاشجار، ثم منطقة غات نجد أن متوسط إنتاج التمور للهكتار في منطقة غات بلغ حوالي 3.18 طن وهذا الانتاج كان على مساحة أرض تقدر بحوالي 8823 هكتار بمعدل متوسط أشجار 3 للهكتار، حيث تمثل هذه المنطقة ما نسبته 10% من الاشجار محل الدراسة ، ثم منطقة أوباري نجد أن متوسط إنتاج التمور للهكتار في منطقة اوباري بلغ 2.76 طن ، وهذا الانتاج كان على مساحة أرض تقدر بحوالي2343 هكتار بمعدل 8 أشجار للهكتار ، حيث تمثل هذه المنطقة ما نسبته3% من اجمالي عدد اشجار الدراسة ، ثم منطقة الكفرة نجد أن متوسط إنتاج التمور للهكتار في منطقة الكفرة بلغ 2.46 طن ، وهذا الانتاج كان على مساحة أرض تقدر بحوالي 34877 هكتار بمعدل 8 أشجار للهكتار، نلاحظ ان وهي عدد الأشجار الأعلى في الجدول حيث تمثل هذه المنطقة ما نسبته 41% ، ثم منطقة مرزق حيث كان متوسط إنتاج التمور للهكتار في منطقة مرزق بلغ 1.84 طن ، وهذا الانتاج كان على مساحة أرض تقدر بحوالي 10000هكتار وكان متوسط الاشجار بمعدل 2 % ، حيث تمثل هذه المنطقة ما نسبته 12% من اجمالي اشجار الدراسة، ثم منطقة سبها نلاحظ أن متوسط إنتاج التمور للهكتار في منطقة سبها بلغ 1.21 طن ، وهذا الانتاج كان بمساحة تقدر بحوالي 13302 هكتار بمعدل 15 أشجار للهكتار، حيث تمثل هذه المنطقة ما نسبته 16% ،وهي أدنى منطقة من ناحية متوسط الإنتاج ويعود سبب التدني الانتاج في سبها وهو ربما عدم اهتمام جهات المختصة على الرغم أنها عدد الأشجار الأعلى في الجدول والتي بلغت متوسط الأشجار 15 هكتار.

ويمكن الإشارة إلى منطقة الواحات من خلال تحليل هذه البيانات على أنها المنطقة ذات متوسط إنتاجية الأعلى بمعدل 16.13 طن وكانت منطقة سبها ذات متوسط إنتاجية الأقل بمعدل 1.21 طن.

حيث غطت هذه المناطق إنتاج التمور وتسويقها في ليبيا والتي قد حظيت بميزة نسبية في إنتاج محصول التمور ، وقد امتازت هذه المناطق بإنتاج اكثر من 80% في التمور الليبية. Invalid source specified..

يوضح الجدول(5) أصناف التمور الرئيسية من حيث المساحة المزروعة في جنوب ليبيا .

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Sada Al - Jamiah Journal of Financial and Administrative Sciences
مجلة صدى الجامعة للعلوم المالية والإدارية
Volume 2, Issue 1 - 2026 - Pages 289 - 305

الجدول(5) أصناف التمور الرئيسية من حيث المساحة المزروعة في جنوب ليبيا

أصناف النخيل التمر	النخيل التمر أشجار		متوسط الإنتاج	الإنتاج	السعر	إيراد الطن
	أجمالي عدد الأشجار	عدد الأشجار المنتجة	كيلوجرام /شجرة	طن	دينار / كجم	
دقلة	718702	647480	160	1035.968	7	725 177 6
صعيدي	622874	561149	180	1010.068	4	404 027 2
تاليس	479134	431652	110	474.8172	5	237 408 6
تاغيات	718701	647478	120	776.9736	4	310 789 4
خضراوي	479135	431653	140	604.3142	4	241 725 6
تسفرت	958270	863307	100	863.307	3.5	302 157 4.5
الحلاوي	383308	345321	100	345.321	3.5	120 862 3.5
مق ماق	431221	388486	80	310.7888	3	93 236 6.4
الإجمالي	4791345	4316526	123.75	542155.8	4.25	2 435 3848.4

المصدر: هيئة تنمية النخيل والزيتون مكتب المنطقة الجنوبية-ليبيا، بالإضافة بعض البيانات من الباحثة

بالنظر إلى بيانات الجدول السابق تبين أهم أنواع التمور في جنوب ليبيا تتمثل في ثمانية أصناف وهي دقلة، سيدي، تاليس، تاغيات، خضراوي، تفسرت، الحلاوي، مقماق) فعند النظر إلى عدد أشجار النخيل نلاحظ إن نوع التمر تسفرت يمثل أعلى عدد من الأشجار بحوالي 958270 شجرة، وبلغ عدد الأشجار المنتجة حوالي 863307 شجرة، وربما يرجع تصنيف هذا النوع بأكثر عدد من الأشجار المثمرة في جنوب ليبيا إلى قوة تحمله وسهولة تخزينه وصبره لطقوس المناخ، غير ان سهولة تخزينه تجل المزارعين أكثر ميل لزراعته بسبب تدني تكلفة التخزين حتى في غياب الكهرباء التي تعتبر هي أساس خلق الظروف المواتية لعملية التخزين في العصر الحديث، وقد بلغ متوسط الإنتاج له 100 كيلو جرام للشجرة، و يقدر سعر هذا النوع بـ 3.5 دينار لكل كيلوجرام ويرجع سبب سعره المنخفض إلى انه يمثل إنتاج عالي وبالتالي تكون الكميات المعروضة تفوق الكميات المطلوبة، عليه هذا ما قد يفسر سبب انخفاض سعره مقارناً مع بقية الأصناف.

ثم يأتي بعد ذلك صنف الدقلة الذي يبلغ عدد الأشجار المنتجة منه حوالي 647480 شجرة من أصل 718702 شجرة مزروعة، وكان سعر تمر الدقلة يقدر بحوالي 7 دينار لكل كيلوجرام وهو الصنف الأعلى سعر في عينة للدراسة، ربما يرجع ارتفاع سعرها إلى زيادة الطلب عليها بشكل كبير، وهذا الارتفاع في الطلب يرجع إلى جودة هذا النوع من التمور.

زيادة على ما سبق ذكره وعند النظر إلى بقية أصناف التمور نجد ان التمر نوع تاغيات يأتي في المرتبة الثالثة من حيث عدد الأشجار التي تمت زراعتها، وكان عددها حوالي 718701، وكان عدد الأشجار المنتجة حوالي 647478 شجرة، حيث كان متوسط إنتاج هذا النوع من أشجار النخيل يقدر بحوالي 120 كيلو جرام للشجرة، ويقدر متوسط سعرها 4 دينار لكل ¬كيلوجرام، تم يأتي بعدها يأتي نوع التمر الصعيدي الذي يمثل عدد الأشجار المنتجة فيه حوالي 561149، وكان متوسط إنتاج 180 كيلو جرام - شجرة وبمتوسط سعر 4 دينار لكل كيلوجرام ايضا، ثم يأتي بعدها صنف خضراوي وقد بلغ عدد الأشجار المنتجة فيه حوالي 431653 شجرة، كذلك بنفس متوسط سعر الصنفين السابقين (4 دينار للكيلو جرام)، وكان متوسط إنتاجية هذا النوع 140 كيلو جرام – للشجرة. بعد ذلك يأتي النوع تمر (تاليس) وبزيادة بسيطة عن النوع الذي يسبقه وهو خضراوي من حيث اجمالي عدد الأشجار، والأشجار المنتجة، بينما كان صنف خضراوي متوسط انتاجيته أعلى من متوسط إنتاجية صنف تاليس الذي يبلغ نحو 110 كيلوجرام -شجرة، بمتوسط سعر 5 دينار لكل كيلو جرام، وعند النظر إلى بقية الأصناف نجد أن الصنف السابع هو مق ماق حيث بلغ عدد الأشجار المنتجة فيه حوالي 388486 شجرة منتجة ونجد أنه أقل متوسط إنتاج بمعدل 80 كيلو جرام - شجرة، وبمتوسط سعر 3 دينار لكل كيلو جرام، أما الصنف الثامن والأخير في هذه السلسلة وهو صنف الحلاوي فبلغت عدد الأشجار المنتجة فيه 345321 شجرة منتجة ومتوسط إنتاج 100 كيلو جرام- شجرة وبسعر 3.5 دينار لكل كيلو جرام .

ونجد من خلال تحليل ومقارنة الأسعار بأصناف التمور نلاحظ ارتفاع سعره وانخفاضه يعود إلى عدة أسباب منها: العرض، الطلب، البيئة، خصوبة التربة، وسائل التقنية، قابلية الصنف للتخزين ، تنوع استخداماته (التمور المستخدمة في إنتاج الرب ذات طلب دائم و غير موسمي)

عمود الإنتاج في الجدول السابق يوضح الإنتاج بالطن لجميع الأنواع خلال 2012-2017، ولحساب الإيرادات الخاصة بكل نوع، نقوم أولا بتحويل السعر من سعر الكيلوجرام إلى سعر الطن؛ وذلك عن طريق ضرب سعر الكيلوجرام في 1000، أي بمعنى توحيد وحدات القياس؛ ثم نقوم بعد ذلك بضرب كمية الإنتاج بالطن في السعر لكل طن فنحصل على الايراد المتحصل عليه من الطن حسب الصنف وذلك باستخدام دالة الايراد كما يلي:-

$$TR=Q\times P$$

حيث :

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Sada Al - Jamiah Journal of Financial and Administrative Sciences
مجلة صدى الجامعة للعلوم المالية والإدارية
Volume 2, Issue 1 - 2026 - Pages 289 - 305

TR : الإيراد الكلي
Q: كمية الانتاج بالطن
P : السعر لكل طن

الجدول رقم (5) انتاج و اسعار أصناف التمور المزروعة في جنوب ليبيا موسم زراعي 2017

الاصناف	الانتاج/طن	السعر	إيراد طن	متوسط الإيراد
دقلة	1035.968	7	7251776	5568.14
صعيدي	1010.068	4	4040272	4000
تاليس	474.8172	5	2374086	5000
تاغيات	776.9736	4	3107984	3999
خضراوي	604.3142	4	2417256	4000
تسفرت	863.307	3.5	3021574.5	3500
الحلاوي	345.321	3.5	1208623.5	3500
مقماق	310.7888	3	932366.4	3000
الاجمالي	5421.558	4.25	24353938.4	32567.14

المصدر: اضافة بعض البيانات من قبل الباحثة.

بالنظر إلى بيانات الجدول السابق لقد تبينت النتائج للأصناف المذكورة على مستوى عينة الدراسة ككل، كمية الإنتاج من التمور بلغت حوالي 5421.558 طن ومتوسط الأسعار 4.25 دينار وإيراد كلي بلغ نحو 24353938.4 مليون دينار وبمتوسط إيراد يبلغ 32567.14 دينار، كما هو مبين في الجدول رقم (5)، كما وقدرت كمية الإنتاج الأعلى بنحو1035.968 طن لصنف دقلة، حيث تمثل نحو 19.1% من إجمالي كمية الإنتاج بعينة الدراسة، وكان الإيراد الكلي يبلغ نحو 7271776 مليون دينار ، من هذا الصنف في حين بلغت كمية الإنتاج من صنف صعيدي حوالي 1010.068 طن، والتي تشكل نحو 18.1% من إجمالي كمية الإنتاج بالعينة وبمعدل ايراد بلغ 4040272 مليون دينار، كما بلغت كمية الإنتاج من التمور حوالي 863.307 طن لهذا الصنف تسفرت والتي تشكل نحو 15.9% من إجمالي كمية الإنتاج وبمعدل ايراد 3031574.5 دينار، في حين قدر الإنتاج من صنف تاغيات بحوالي 776.9736 طن، والتي تمثل ما نسبته 14.3% من إجمالي الإنتاج في حين بلغ ايراد هذا الصنف نحو 3107894 مليون دينار، ثم يلي بعد ذلك صنف خضراوي حيث قدر إنتاجه حوالي604.3142 طن والذي يمثل ما نسبته من الإنتاج الكلي نحو 11.1%، كما بلغ الايراد الكلي حوالي 2417256 مليون دينار، كما ان إنتاج صنف الحلاوي كان حوالي 345.321 طن حيث يمثل نحو 6.4% من إجمالي الإنتاج؛ وقدّر ايراده الكلي بنحو 1208623.5 مليون دينار، ثم يأتي صنف مقماق الذي قدّرت كمية انتاجه بنحو 310.788 طن، وهي كمية الانتاج الادنى من بين اصناف التمور محل الدراسة، يمثل نحو 5.7% من إجمالي كمية الإنتاج وبلغ الايراد الكلي لهذا الصنف بحوالي 93266.4 مليون دينار من اجمالي الإيرادات بعينة الدراسة.

أما الإيراد الكلي لقد تبينت النتائج على مستوى عينة الأصناف المذكورة في جنوب ليبيا، وهي على النحو التالي (دقلة ، صعيدي ، تفسرت ، تاغيات ، خضراوي ، تاليس ، الحلاوي ، مقماق) في حين بلغ الإيراد الكلي نحو 7251776 مليون دينار لصنف دقلة وهو الذي حقق أعلى دخل، ويرجع السبب إلى الإنتاجية العالية التي تصل إلى 1035.96 طن والسعر العالي حيث يصل إلى 7 دينار/كجم، ويمكن خلق العديد من المنافع لهذا المنتج لزيادة انتاجيته مثل ادخال التقنيات الحديثة للري والتسميد والتوبير وذلك من اجل رفع الانتاج وخلق فرص استثمار لهذا الصنف، في حين بلغ الإيراد حوالي 4040272 مليون دينار لصنف صعيدي، أما الإيراد الكلي من مبيعات التمور بعينة الدراسة لصنف تاغيات فقد قدر

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

بحوالي 3107894 مليون دينار، ثم يأتي بعد ذلك صنف تسفرت في حين بلغ الإيراد حوالي 3021574.5 مليون دينار، كما بلغ الإيراد الكلي لصنف خضراوي حوالي 2417256 مليون دينار، في حين بلغ الإيراد الكلي نحو 1208623.5 مليون دينار لصنف الحلاوي، أما صنف مقماق حقق أقل دخل ويرجع السبب إلى إنتاجية المنخفضة وسعر 3 دينار /كجم في حين بلغ إيراد الكلي نحو 932366.4 دينار من إجمالي الكلي للإيراد المبيعات التمور للأصناف المذكورة ككل وهي نسبة بسيطة (متدنية) جدا وهو يمثل أهمية منخفضة بمقارنته مع باقي الاصناف ويرجع ذلك ربما بانخفاض اشجاره المنتجة والسعر الأقل لذلك يحقق إيراد متدني كما هو موضح بالجدول رقم (5).

اما بحساب متوسط الإيراد الكلي من اصناف التمور في محل هذه الدراسة تبين انه بلغ حوالي 32567.14 دينار على مستوى عينة الاجمالية للأصناف المذكورة على الترتيب (دقلة، تاليس ،صعيدي، خضراوي، تاغيات، تفسرت، الحلاوي، مقماق) حيث يلاحظ ان متوسط الايراد الكلي لمحصول تمر مقماق بلغ حده الأدنى بمقدار 3000، والحد الاعلى لمحصول تمر دقلة بلغ بمقدار 5568.14 دينار.

النتائج

يوجد قصور اداري في إعطاء الاستثمار في هاتين الشجرتين حقه بما سينعكس على الاقتصاد والمواطن بشكل اجابي.

إدارة هذا القطاع بشكل صحيح في تونس كان له اثر إيجابي على مستوى التنمية الزراعية في عموم البلاد.

إن عدد أشجار الزيتون قليلة مقارنة بالمساحة الزراعية في الدولة والتي من الممكن استغلالها في زراعة هذا النوع وغيره من الأشجار المثمرة والتي تقدر حوالي 1.76 مليون كيلو متر مربع.

تحتل ليبيا المرتبة الحادية عشر كأفضل زيت زيتون وخاصة زيت زيتون البكر في مدينة غريان وبناءً على ذلك تم تتويجه في المسابقات العالمية.

ادى دخول النفط والقطاعات ذات الاجور المرتفعة الى تدهور القطاع الزراعي وعدم الاهتمام به على الرغم من انه يعتبر ثروة مهمة ومورد مستدام.

يعتبر محصولي الزيتون و التمر من المحاصيل الاستراتيجية، ويشكل نسبة كبيرة من احتياجات المستهلكين .

تلجأ دولة ليبيا لتطبيق ما يعرف بالسياسة السعرية لرعاية المحاصيل غير ان المحصول قد يكون مصدر للنقد الأجنبي الذي الدولة في امس الحاجة له.

بلغ عدد المصارف الاهلية 24 مصارفاً، وتتولى اقراض القطاع الخاص للقيام بالعديد من الانشطة الانتاجية والخدمية ومنها النشاط الزراعي والذي يحقق جملة من الاهداف منها زيادة الانتاج والعمل على تحقيق فائض يمكن تصديره.

التوصيات

نوصي ان تبني الدولة برامج ارشادية وتسويقية، لزيادة من الكفاءة الاقتصادية وإمكانية الإنتاج، للقدرة على زيادة المنافسة في الاسواق المحلية والعالمية.

نوصي بالاهتمام بالتسويق الزراعي لكونه له دور فعال في زيادة دعم القطاع الزراعي من أجل ارتقاء الدولة سواء في تسويق زيت الليبي أو التمور بأنواعها، ورفع الإنتاج على مستوى المحلي والعالمي.

نوصي بالتعريف أكثر بأنواع ومزايا زيت الزيتون المخصص للتصدير في المعارض الدولية ليكسب اهتمام باقي الدول.

دعم بعض السلع الزراعية مثل توفير او دعم أسعار أشجار الزيتون وفسائل النخيل ذوات الجودة العالية والقدرة على المنافس في السوق الدولية، وذلك لغرض تشجيع الفلاحين على زراعته وزيادة الاستثمار فيها، وهوا ما من شأنه ان يؤدي إلى توفير المزيد من فرص العمل.

نوصي بمنح قروض زراعية لحفر أبار الارتوازية للمناطق ذات الميزة النسبية لزراعة الزيتون مثل مناطق الجبل الغربي كونها يوجد بها أصناف ذات إنتاجية زيت وجودة عالية مثل صنف شملالي وزرازي ، ومضاعفة عدد الأشجار الموجودة في هذه المناطق من أجل تحقيق مزيد من العوائد.

نوصي الفلاحين بالاهتمام بزراعة أصناف الزيتون مثل صنف قرقاشي - مسلاتة، لكونه صنف محلي وذو إنتاجية عالية.

نوصي بدعم منطقتي أوجلة وودان بزيادة من الامكانيات والكفاءة الانتاجية لزراعة أشجار النخيل من نوع دقلة لكونه صنف ذو إيراد عالي لكي يتم تصديره للخارج.

عمل موسوعة خاصة بالأصناف المحلية من النخيل والزيتون متضمنة أنواعها واسماؤها المحلية وصفاتها والمشاركة في المنتديات الدولية والاقليمية للنهوض بهاتين الشجرتين.

المراجع

1. احمد النمصي. (2020). واقع و افاق النخيل بالجمهورية التونسي. تونس.
2. اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلام. (25 03, 2024). الزراعة والتنمية الريفية.
3. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2006). السياسات الزراعية العربية. الخرطوم.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

4. تطور انتاج و تصنيع الزيت و الزيتون في الوطن العربي. (2003). المنظمة العربية للتنمية الزراعية. الخرطوم: المنظمة العربية.
5. صالح الهمالي. (1999). دراسة البنيات الانتاجية و التسويقية في القطاع الزراعي. طرابلس.
6. صفية محمد عبد القادر. (2004). السياسة الزراعية في ليبيا و استراتيجية الغذاء. طرابلس: معهد التخطيط للدراسات العليا.
7. عبد الباسط حمود. (2022). قياس القدرة التنافسية لزيت الزيتون الليبي في الاسواق العالمية. الخمس: جامعة المرقب.
8. عبد الوهاب. (2008). مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي الاجمالي. طرابلس.
9. عبد الوهاب ابوبكر الاز. (2015). السياسات السعرية و اثرها على تطور الانتاج الزراعي في ليبيا(دراسة حالة القمح و الزيتون9. طرابلس: دراسة غير منشورة.
10. عبد الوهاب ابوبكر محمد الازرق. (2015). السياسة السعرية و اثرها على تطور الانتاج الزراعي في ليبيا(دراسة حالة القمح والزيتون). طرابلس: دراسة غير منشورة.
11. عبد الوهاب ابوكر الازرق. (2015). السياسات السعرية و اثرها على تطور الانتاج الزراعي في ليبيا (دراسة حالة القمح و الزيتون). طرابلس-ليبيا: دراسة غير منشورة.
12. عبد الوهاب محمد الأزرق. (2015). السياسة السعرية و أثرها على تطور الانتاج الزراعي في ليبيا. طرابلس: غير منشورة.
13. محمد علي البدور. (2003). دراسة ميدانية للمشروعات المسجلة في مؤسسة تشجيع الاستثمار. عمان: المنارة.
14. محمد علي البدور. (2003). دراسة ميدانية للمشروعات المسجلة في مؤسسة تشجيع الاستثمار. عمان: المنارة للاستشارات.
15. نسرين عميش. (2008). تقدير دالة عرض الزيتون في ليبيا. طرابلس-ليبيا: رسالة ماجستير غير منشورة.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements، opinions، and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **SAJFAS** and/or the editor(s). **SAJFAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas، methods، instructions، or products referred to in the content.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)